العدد 1788 - السنة السادسة
الجمعة 14 ربيع الثاني 1435 - الموافق 14 فبراير 2014
Friday 14 February 2014 - No.1788 - 6th Year

اجتماع لـ «الأصدقاء» يسبق لقاء ثلاثياً في جنيف على أمل الدفع بالمفاوضات إلى الأمام

الأزمة السورية: موسكو تلتقط القفاز.. وتقدم مسودة قرارين لـ «الأمن»

■ لافروف: تقدمنا بمشروعين حول محاربة الإرهاب وادخال المساعدات الإنسانية

مجلس الأمن الدولي

الأخضر الإبراهيمي

■ الإبراهيمي يلتقي نماتيلوف وشيرمان وعنوان اللقاء «القلق من انهيار جنيف 2»

عواصم - «وكالات»: قال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف امس إن موسكو قدمت مسودة قرارين لمجلس الامن التابع للامم المتحدة بشأن إدخال المساعدات الإنسانية و«محاربة الإرهاب» في سوريا.

وتتناغم دعوة موسكو لاصدار قرار يدين أعمال «الإرهاب» مع خطاب دمشق الذي يستخدم هذا المصطلح لوصف كل من يقاتلون من أجل الاطاحة بالرئيس بشار الاسد.

وقال لافروف في مؤتمر صحافي بعد محادثات مع نظيره المصري نبيل فهمي «الإرهاب بالتأكيد ليس مشكلة اقل حدة» من الازمة الإنسانية. وقال انه بسبب المعاناة للسوريين ولدول الجوار وقال ان مشروع القرار الروسي حول مكافحة الارهاب في سوريا يستند الى قواعد القانون الدولي متهما بعض الشركاء الغربيين بمحاباة الارهابيين من خلال التذرع بصعوبة التصدي للارهاب ما دام الرئيس بشار الاسد قائما على راس السلطة في سوريا.

وذكر ان الازمة الانسانية في سوريا «مشكلة عويصة» داعيا الى ضرورة القيام بافعال محددة لمعالجتها.

وأوضحت موسكو في وقت سابق من هذا الاسبوع انها سترفض مشروع قرار غربي عربي حول وصول المساعدات الإنسانية إلى سوريا بصيغته الحالية وقالت إنه متحيز ضد حكومة الأسد.

وقال لافروف إن نسخة روسيا من مسودة قرار وصول المساعدات «يعرض رؤيتنا عن الدور الذي يمكن لمجلس الامن ان يلعبه اذا أردنا التوصل إلى حل للمشكلات لا ان نستعدي طرفا او آخر واضاف انه «قائم بحد ذاته وليس مجرد تعديلات على مشروع القرار المطروح امام المجلس.»

وروسيا مورد سلاح لسوريا منذ فترة طويلة وتقدم أقوى حماية دولية للأسد في الحرب الأهلية المستمرة منذ ثلاث سنوات وانضمت إلى الصين لعرقلة ثلاثة قرارات مدعومة من الغرب تهدف للضغط على دمشق.

وعلى الصعيد المقابل عقدت مجموعة أصدقاء سوريا، المؤلفة من 11 دولة، اجتماعا على مستوى الخبراء والمديرين السياسيين، امس لمناقشة تقديم دعم للائتلاف السوري لا يقل عن الدعم الذي يتلقاه النظام من الجانب الروسي، بحسب مصدر دبلوماسي غربي.

ويأتي هذا قبيل الاجتماع الثلاثي بين الموفد الدولي الأخضر الإبراهيمي، والمبعوث الروسي، غينادي غاتيلوف، ووكيلة وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية، ويندي شيرمان، في محاولة لدفع المفاوضات.

وأوضح المصدر أن الدول الغربية تشعر بحاجة الائتلاف إلى تحقيق إنجاز خلال الجولة التفاوضية الثانية يشبه الإنجاز الذي حققه قبيل الجلسة الأولى في مونترو ثم في جنيف الأسبوع ما قبل الماضي، والذي تمثل في منع إيران من حضور المؤتمر.

ورأى المصدر أن آثار الإنجاز السابق كانت كبيرة لصالح الائتلاف شعبيا في سوريا، وأن نجاح النظام خلال الجولة الحالية في فرض مناقشة بند وقف العنف ومكافحة الإرهاب قبل بند الهيئة الانتقالية من شأنه إضعاف شعبية الائتلاف.

وأعرب الدبلوماسي عن تشاؤمه إزاء احتمال أن يظهر الروس مرونة على الرغم من رغبتهم في استمرار التفاوض وطلبهم من النظام عدم المغادرة.

ورأى أن تقديم مجموعة أصدقاء سوريا دعما دبلوماسيا للمفاوض السوري المعارض من شأنه تجنيب الائتلاف نكسة سياسية تضاف إلى النكسات الميدانية، وإن كانت الإنجازات الميدانية للنظام محدودة وتكتيكية حتى الآن.

والتقى المبعوث الأممي والعربي إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي امس «بمسؤولين أميركيين وروس للضغط على وفدي المعارضة والحكومة السورية في جنيف بعد أن قدمت المعارضة وثيقة لحكم انتقالي، وتمسكت الحكومة بنص واحد فقط منها يتعلق بإخراج المقاتلين الأجانب من الأراضي السورية.

فقد دفع القلق من انهيار محادثات جنيف2 الوسيط الدولي إلى تقديم اجتماعه مع مسؤولين أميركيين وروس رفيعي المستوى يوما واحدا عن موعده المقرر، وذلك في محاولة لإقناع البلدين بالضغط على الطرفين السوريين.

وكان الإبراهيمي قد التقى أمس الأول بوفد روسي برئاسة غينادي غاتيلوف وكيل وزارة الخارجية، ومن المقرر أن يلتقي أيضا وفد المعارضة السورية في وقت لاحق، في محاولة لإنقاذ المفاوضات.

أما الولايات المتحدة فقد أكدت أن التفاوض بين طرفي النزاع في سوريا هو الطريق الوحيد للخروج من الأزمة السورية.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني إن الولايات المتحدة تقوم أكثر من أي بلد آخر بالمساعدة على جلوس طرفي النزاع معا بغية حل هذا الصراع بالطريقة الوحيدة التي يمكن حله بها، وهي التسوية السياسية التي تقوم على التفاوض وإنشاء سلطة حاكمة انتقالية، على حد تعبيره.

وكان الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»قدم في اليوم الثالث من الجولة الثانية لمفاوضات جنيف2 مع الوفد الرسمي السوري تصوره لـ«عملية انتقال سياسي» تنص على تشكيل «هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة»، من دون ذكر مصير الرئيس بشار الأسد.

وقالت مصادر من المعارضة ومصادر دبلوماسية إن الوثيقة لم تشر إلى الأسد عمدا تماشيا مع نص اتفقت عليه القوى الكبرى في يونيو 2012 ضمن بيان جنيف1 يدعو الى تشكيل هيئة انتقالية تتمتع بالصلاحيات التنفيذية الكاملة بما في ذلك السيطرة على جهاز الأمن والجيش، لكنه لم يذكر شيئا عن مصير الأسد، وهو أمر أصرت عليه روسيا.

وعزا كبير المفاوضين في وفد المعارضة هادي البحرة ذلك إلى أنه لم يعد ممكنا الحديث عن فرد باعتباره التجسيد الأوحد لسوريا، وقال لرويترز إن المعارضة قدمت عن عمد ورقة قانونية يدرك من يقرأها أن الانتقال السياسي سيكون الأساس لمستقبل ديمقراطي جديد.

يشار إلى أن البند الأول في وثيقة جنيف1 يدعو جميع الأطراف للالتزام بوقف دائم للعنف المسلح بكافة أشكاله وتنفيذ خطة النقاط الست فورا ومن دون انتظار إجراءات من الأطراف الأخرى.

وبحسب النص الكامل للوثيقة فإن هيئة الحكم الانتقالي «ستحافظ على سيادة واستقلال الدولة السورية ووحدة وسلامة الأراضي السورية بشكل كامل، مما يقتضي اتخاذ ما يلزم من قرارات وإجراءات تفضي إلى انسحاب كافة الجهات العسكرية الخارجية والمقاتلين الأجانب من كافة الأراضي السورية».

كما تنص الوثيقة -التي تتضمن 22 بندا- على أن هيئة الحكم الانتقالي «هي الهيئة الشرعية الوحيدة المعبرة عن سيادة واستقلال الدولة السورية، وهي المخولة فقط بتمثيل الدولة في المحافل الدولية وفي كل ما يتعلق بالشؤون الخارجية، وهي تلتزم بكافة المواثيق والمعاهدات الدولية الموقعة من قبل الدولة السورية».

لكن نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد رفض اعتبار تشكيل هيئة الحكم الانتقالي أولوية في المفاوضات، مطالبا بالبدء بعملية وقف العنف و«الإرهاب» حسب تسلسل بنود اتفاق جنيف1، على حد قوله.

وبحسب المتحدث باسم الائتلاف لؤي صافي، فإن مسؤوليات هذه الهيئة الانتقالية ستشمل الإشراف على اتفاق وقف العنف بكافة أشكاله، وتأسيس آلية لمساءلة المسؤولين عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان، مع حق الهيئة في الحصول على قوائم بأسماء كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والحراك السلمي، وكذلك التزام الهيئة بضمان حق المواطنة لجميع السوريين دون أي تمييز.

وقال صافي إن الهيئة «ستضم شخصيات برضا الطرفين تكون وطنية ولم ترتكب جرائم»، داعيا إلى التعامل مع الوثيقة بجدية «لوقف حمام الدم وإعادة بناء البلاد»، محذرا من مراوغة النظام في هذا الشان.

حملة النظام على يبرود مستمرة.. وحلب تحت القصف

دمشق - «وكالات»: تواصل قوات النظام السوري منذ أيام حملتها العسكرية المكثفة على مدينة يبرود القريبة من الحدود اللبنانية، مما أدى إلى نزوح العائلات، في حين يستمر استهداف درعا وحلب وحماة بالقصف المدفعي والبراميل المتفجرة التي أوقعت قتلى وجرحى.

وقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 156 شخصا في مختلف المدن السورية أمس الأول، بينهم 34 طفلا وعشر سيدات، وسقط العدد الأكبر من القتلى في حلب التي قتل فيها 85 شخصا جراء البراميل المتفجرة.

وقال ناشطون سوريون إن قوات النظام قصفت امس بالمدفعية الثقيلة مدينة يبرود والبلدات المحيطة بها في القلمون بريف دمشق بدعم من عناصر من حزب الله.

وأفادت شبكة شام بأن منطقة القلمون تشهد حملة عسكرية كبيرة من قبل قوات النظام وعناصر حزب الله بغية عزلها عن لبنان وإغلاق المنفذ الوحيد عبر الجبال إلى لبنان والذي تشكل فيه مدينة يبرود حجر الزاوية.

وقال مراسلون من لبنان إن عددا من العائلات السورية بدأت بالنزوح من مناطقها باتجاه بلدة عرسال اللبنانية القريبة من الحدود السورية. وتواترت أنباء عن سيطرة قوات النظام بشكل كامل على بلدة الجراجير المتاخمة ليبرود.

وفي ريف دمشق أيضا، ذكر ناشطون أن الطيران المروحي ألقى برميلين متفجرين على مدينة داريا، ولم يتحدثوا عن وقوع قتلى أو جرحى.

أما في ريف درعا فقال ناشطون إن أربعة أشخاص قتلوا امس وجرح آخرون في غارة جوية على بلدة النعيمة.

وأفادت الهيئة العامة للثورة السورية بأن قوات النظام أعقبت الغارة الجوية بقصف بالرشاشات الثقيلة على بلدة النعيمة، في حين قالت مسار برس إن البراميل المتفجرة على البلدة أوقعت ثلاثة قتلى.

كما واصلت القوات الحكومية أيضا قصفها على بلدة صيدا في ريف درعا. وأشارت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن نحو ثلاثين شخصا قتلوا أمس الاول بنيران قوات النظام في درعا وريفها.

وفي وسط البلاد تحدث مركز حماة الإعلامي عن سيطرة كتائب المعارضة في ساعات الصباح الأولى امس لحاجز الغربال بصوران في ريف حماة الشمالي عقب اشتباكات وصفت بالعنيفة مع قوات النظام.

وشهدت المنطقة الواقعة بين بلدتي مورك وصوران على الطريق الدولي -الذي يربط حماة بحلب- اشتباكات بين قوات النظام والمعارضة التي صدت رتلا عسكريا، مما أوقع قتلى وجرحى في صفوف القوات النظامية.

كما شنت طائرات النظام غارات على كل من كفر زيتا وقبر فضة بريف حماة، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين.

وتحدث ناشطون عن اشتباكات جرت بين قوات النظام والجيش السوري الحر عند حاجز مكاتب صوران بريف حماة، وسقوط قتلى وجرحى من الطرفين.

وفي محافظة حلب ذكرت شبكة شام أن طائرات النظام ألقت براميل متفجرة على المنطقة الصناعية بحي الشيخ نجار وحي مساكن هنانو، مما أسفر عن سقوط ثلاثة قتلى وعدد من الجرحى.

السلطات تمدد هدنة حمص 3 أيام أخرى

دمشق - «وكالات»: قال محافظ حمص لرويترز ان وقف اطلاق النار في المدينة السورية للاغراض الانسانية مدد استثنائة ايام اخرى.

وقال طلال البرازي في اتصال هاتفي «تم تمديد وقف اطلاق النار لثلاثة ايام اعتبارا من اليوم«الخميس» لافساح المجال امام خروج باقي المدنيين.»

وأضاف انه تم اجلاء 1400 شخص من المدينة القديمة المحاصرة منذ يوم الجمعة الماضي حين بدأ سريان وقف اطلاق النار بوساطة من الامم المتحدة.

وقال «تم اجلاء 1400 شخص حتى الان منهم 220 شخصا ما زالوا ينتظرون تسوية اوضاعهم.» ويعني ذلك احتجازهم للاستجواب.

ويسمح للنساء والاطفال بحرية المغادرة في حين يخضع الرجال بين سن 15 عاما و55 عاما لتدقيق قوات الامن اذ تعتبرهم السلطات السورية في سن القتال.

وقال البرازي «لقد تمت تسوية اوضاع 70 شخصا اليوم.»

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية في بيان في وقت متاخر يوم الاربعاء ان الحكومة تعهدت باطلاق سراح الرجال بعد فحص اوضاعهم. واضاف المتحدث ادجار فاسكيز «نتوقع ان يفوا بتعهدهم.»

وقال «بالنظر للتصرفات السابقة للنظام لا يمكن للمجتمع الدولي ان ياخذ ذلك كامر مسلم به وينبغي متابعة مصير هؤلاء الرجال.» وتابع «يواصل النظام احتجاز عدد كبير من المعتقلين في ظروف مروعة.»

جانب من عملية إجلاء المدنيين

«حظر الأسلحة»: دمشق سلمت 11 في المئة من ترسانتها الكيماوية

عاملان من المنظمة خلال عملية فك الأسلحة الكيماوية

نيويورك - «وكالات»: أعلنت منظمة حظر السلاح الكيماوي، الأربعاء، عن إخراج ما نسبته 11 في المئة من الترسانة الكيماوية السورية، وذلك في تصريح خاص لشبكة «سي ان ان».

ويعتبر هذا الإعلان ارتفاعا ملحوظا في حجم الأسلحة الكيماوية السورية التي أخرجت من سوريا بعد الإعلان السابق عن إخراج ما نسبته أربعة في المائة فقط.

ويشار إلى أن سوريا لا تزال متأخرة في إخراج وتدمير ترسانتها الكيماوية عن الموعد المحدد في مؤتمر جنيف بسبتمبر الماضي، حيث تم الاتفاق على اخراج كامل الترسانة من سوريا بحلول الخامس من فبراير الجاري.

وتواصل منظمة حظر الكيماوي التواصل مع مسؤولين سوريين بارزين لمناقشة تحديد جدول جديد لإخراج الترسانة.

وقالت رئيسة البعثة المشتركة التي تشرف على عملية التدمير سيغريد كاغ إنها على ثقة بالإيفاء بالموعد النهائي لتدمير الأسلحة في 30 يونيو المقبل، مشيدة بـ «التعاون البناء» الذي تبديه دمشق في هذا الصدد.

وكان السفير السوري لدى روسيا رياض الحداد أكد الثلاثاء أن أخطر المواد في الترسانة الكيميائية السورية ستزال من البلاد بحلول الأول من مارس المقبل.

وتعزو دمشق أسباب التأخير إلى مشاكل أمنية وخطر شن المقاتلين هجمات على القوافل التي تنقل أسلحة كيميائية برا إلى ميناء اللاذقية في الشمال، وطلبت مدرعات ومعدات اتصال إضافية، وهو ما رفضته الولايات المتحدة التي قالت إن دمشق تملك ما يلزم من المعدات.

ومن المنتظر وصول ستين حاوية إلى الميناء الإيطالي تحمل 560 طنا من المكونات الكيميائية قادمة من سوريا، على أن تنقل إلى سفينة كايب راي الأميركية التي سيتم إتلاف المواد داخلها وهي وسط البحر الأبيض.

ومن المتوقع أن تصل السفينة الأميركية كايب راي خلال الساعات القليلة القادمة إلى ميناء روتا الإسباني لتمضي بعدها إلى ميناء جويا تورو الإيطالي، حيث يتم تحميلها بـ560 طنا من المواد الكيميائية السورية التي وصلت من ميناء اللاذقية.

وتحمل السفينة على متنها نظامين صمما لتخفيف مئات الأطنان من المواد السامة بما فيها غاز الخردل والمواد الخام لصناع غاز السارين.

ومن المقرر -وفق المسؤولين- أن تنهي السفينة عملها في 31 مارس في موقع لم يعلن عنه المسؤولون الذين يقولون إنه في مكان ما في عرض البحر المتوسط.

وكانت سوريا قد وافقت على التخلي عن أسلحتها الكيميائية بموجب اتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا أقرته الأمم المتحدة وسمح بتفادي ضربة عسكرية بعد هجوم بالأسلحة الكيميائية في أغسطس الماضي على ريف دمشق أدى إلى مقتل المئات، وألقى بالمسؤولية عنه على قوات الحكومة السورية، لكن دمشق نفت الاتهامات.

من جانبها، أكدت وزارة الخارجية الألمانية ما تردد عن احتمال مشاركة البحرية الألمانية في التخلص من الأسلحة الكيميائية السورية أثناء الأشهر المقبلة.

وقالت الخارجية -أمس الأول- إن الجيش الألماني يمكن أن «يشارك مع السلاح البحري لدول أخرى في حماية السفن الأميركية التي سيتم تدمير المخزون الكيميائي السوري على متنها.

ورفض المتحدث باسم الخارجية التطرق إلى التفاصيل، واكتفى بالقول إن الإعداد لهذا الأمر برمته لا يزال «في مرحلة مبكرة للغاية».

أما منظمة غرينبيس فقد دعت أمس الأول إلى المزيد من الشفافية في عملية تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، محذرة من إلقاء رواسب في البحر.

وأعرب نيكوس خارالامبيدس المسؤول عن الفرع اليوناني للمنظمة الناشطة في مجال حماية البيئة عن الأسف لقلة المعلومات التي تصدر بشأن تركيب وكمية العناصر الكيميائية التي سيتم تدميرها، متسائلا عن مدى إيفاء الأمم المتحدة بضمانات تقدمت بها للمنظمة بأنه لن يُلقى أي شيء في البحر.